



مدير عام هيئة البيئة أكد أن هدفه ليس العقوبة وإنما منع التعدي على البيئة

الأحمد لـ «الأنباء»: بعض الانتقادات الواردة على القانون البيئي محقة وعقوبة التدخين لا تتناسب مع المخالفة

دارين العلي

يعتبر تطبيق القانون البيئي بحذافيره بما يتضمنه من مواد تساهم في إعادة تأهيل البيئة الكويتية أول اهتمامات الهيئة العامة للبيئة التي تسعي منذ إنشائه برقمه 42 لعام 2014 مروراً بتعديله 99 لعام 2015 إلى نشر التوعية بهذا القانون وعقوباته المترتبة التي تصل إلى مئات الآلاف من الدنانير عدا السجن وعقوبة الأعدام. وتأمّل الهيئة على لسان مديرها العام رئيس مجلس إدارتها الشيخ عبدالله الأحمد أن يساهم هذا القانون في تحسين الوضع البيئي الكويتي في جميع قطاعاته بدءاً من الغلاف الجوي الذي يعاني من ارتفاع معدلات نساقط الأتربة ومروراً بقطاعات الصحة البيئية من حيث سلامة مياه الشرب ومرافقة مياه الشواطئ والمجاري وكذلك قطاع الطاقة الذي يعد من أكبر القطاعات تأثيراً في البيئة. ويؤكد الأحمد أن العقوبات الواردة في القانون لم تكن هدفاً في حد ذاتها وإنما الغرض منها ضبط الأمور ومنع التعدي على البيئة وتطبيق القانون بما يساهم في المحافظة على الحياة الفطرية الحيوانية والنباتية والتي تعاني الكثير من المشاكل أيضاً والتي يقدمها الصيد الجائر للأسماك والريبان واستخدام وسائل الصيد غير المرخصة. بالإضافة إلى جميع المخالفات التي يتم رصدها سواء على البيئة البرية أو البحرية. ويعتبر الأحمد أن هناك عدداً من الأجزاء التي بدأت تظهر من جراء تطبيق هذا القانون سواء من ناحية إنشاء الشرطة البيئية أو تعاون جهات الدولة كوزارات الأشغال والبلدية أبرز الجهات المعنية بتطبيق القانون مع إجراءات الهيئة بما يساهم في تخفيف العبء البيئي. الأحمد الذي خص «الأنباء» بقاء مفصل أكد أن بعض الانتقادات على مواد القانون البيئي محقة وأبرزها الخاصة بعقوبات مادة التدخين والتي تمت مخاطبة مجلس الأمة لتعديلها مجدداً. مؤكداً أن الهيئة لن تتردد في مخالفة أي من الجهات سواء حكومية أو خاصة أو أفراد في حال التقصير بتطبيق القانون البيئي. وفيما يلي التفاصيل:

كيف تقيم الأوضاع البيئية في البلاد حالياً؟

● تواجه البيئة في الكويت العديد من المشاكل ونسعى جاهدين في الهيئة خاصة بعد صدور قانون حماية البيئة الجديد رقم 42 لسنة 2014 والمعدل تحت رقم 99 لسنة 2015 إلى تحسين الوضع البيئي الكويتي في جميع قطاعاته بدءاً من الغلاف الجوي الذي يعاني من ارتفاع معدلات نساقط الأتربة ومروراً بقطاعات صحة البيئة من حيث سلامة مياه الشرب ومرافقة مياه الشواطئ والمجاري وأحواض السباحة والنفايات بأنواعها المختلفة والمياه الجوفية والمخلات من البحر وكذلك قطاع الصناعة والطاقة الذي يعد من أكبر القطاعات تأثيراً في البيئة وكذلك قطاع الحياة الفطرية الحيوانية والنباتية والذي يعاني الكثير من المشاكل أيضاً والتي يقدمها الصيد الجائر للأسماك والريبيان واستخدام وسائل الصيد غير المرخصة، كما تتابع الهيئة قطاع البيئة الحضري والتراث الحضري والتي تعاني فقدان الهوية المعمارية وأخيراً قطاع البيئة الساحلية والبحرية.

فئة التغير المناخي

شاركت في قمة التغير المناخي التي عقدت في باريس أواخر العام الماضي فكيف كانت المشاركة الكويتية؟
● خلال هذا الاجتماع الذي حضره سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، قدمنا ورقة في إطار الإجراءات التي تساهم في تخفيف الانبعاثات بما يساهم في عدم زيادة درجات الحرارة أكثر من 2 درجة مئوية حتى العام 2030، ومنها التوجه نحو الطاقات البديلة الشمسية والحرارية وطاقات الرياح وإيجاد سبل تقنية أفضل لتقليل الانبعاثات من المصانع واستعمال وسائل النقل العامة، عدا عما يمكن تحقيقه في المجال النقطي في ظل التزام مؤسسة البترول بالآتي مستنوي الفوسفور في الوقود المنتج من المصفاة الرابعة 1/1، وهو ما يسمى بالوقود البيئي والذي يساهم في خفض الملوثات الناتجة عن حرقه في محطات الكهرباء والتي تستخدم حالياً وقود نسبة الفوسفور فيه 4/4.

البيئة البحرية

البيئة البحرية تعاني من جراء الملوثات والتعديلات خاصة من السفن والمراكب، أين وصلت إجراءات البيئة في هذا الشأن تماشياً مع تطبيق القانون البيئي؟
● تعد البيئة البحرية شريان أساس للحياة في الدولة وهناك العديد من المسببات تؤثر سلباً على البيئة البحرية تتقدمها مياه الصرف الصحي والتسرب النقطي ونفايات المصانع وتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة إضافة إلى الضغوط البشرية كالاستنزاف الكبير للمخزون العام للتونج الإحيائي والصيد الجائر غير المقتن والريبط غير القانوني لشبكات الأمطار بشكل عام كما تعاني الشواطئ من ممارسات بعض مترادفيها خلال عمليات الشواء وترك المخلفات على الشاطئ، وبعد القانون الجديد للبيئة قفزة في العمل البيئي في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث حيث تم فيه تخصيص 35 مادة تهدف جميعها إلى حماية البيئة البحرية.

المشاريع التنموية

هناك العديد من المشاريع التنموية التي تتم على البيئة البحرية فما المشاريع التي تتخوفون من تأثيرها الضار على البيئة البحرية؟
● لا تتخوف الهيئة العامة للبيئة من إقامة أي مشروع بعد صدور القانون في مجال التنمية والبيئة حيث تضمن 5 مواد بدءاً من المادة (16) إلى المادة (20) حيث يحظر على جميع الجهات الخاصة أحكام هذا القانون البيئي في تنفيذ أي مشروع أو إدخال أي تعديلات أو توسعات على الإنشاء القائمة أو الحصول على أي تراخيص بذلك إلا بعد إجراء دراسات تقييم المردود البيئي وفقاً للنظم والاشتراطات والإجراءات التي تحددها



الشيخ عبدالله الأحمد متحدثاً للزميلة دارين العلي

(رئيس كورمان)

اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ومنع القانون إقامة أي مشروع أو توسعة نشاط قائم إلا بعد إجراء دراسة مردود بيئي والمخالف يعاقب بغرامة تصل إلى 50 ألف دينار.

جسر جابر

هل هناك من تعليق على مشروع جسر جابر وهل يتم تنفيذه وفق الدراسات البيئية الموضوعه له؟

● ننوه بدايةً إلى أن المشروع يعمل وفق الموافقة عليه قبل إقرار القانون البيئي الجديد أي أن مواد هذا القانون لم تطبق حين منحه الموافقة التي باتت حالياً تتم فقط عبر المجلس الأعلى للبيئة، لكن نؤكد حرص الهيئة على حماية البيئة البحرية بكل السبل وقد صممت على إجراء دراسة للمردود البيئي للمشروع وتأثيراته الإيجابية والسلبية على بيئة المنطقة، ووضعت مراقبة لمشروعة وطلبت من الجهات المنفذة للمشروع تطبيق أفضل التقنيات الإنشائية في المشروع وذلك حماية للبيئة البحرية، كما وضعت الهيئة لأئحة من المعايير والأنظمة واللوائح حتى لا يكون للأعمال الإنشائية أي آثار سلبية على الكائنات البحرية في الجون ويعتبر من المناطق الحساسة بيئياً وأخيراً تمت إقامة أنشطة تعزيز الوضع البيئي للمنطقة مثل إنشاء مستعمرات للروبيان.

دور الأشغال

تعتبر وزارة الأشغال من أبرز الجهات التي يتسبب التعديلات على البيئة البحرية فيما يتعلق بالمجاري التي تصرف في البحر فما الإجراءات بهذا الشأن؟

● حالياً وزارة الأشغال متعاونة مع الهيئة وتقوم بجهود كبيرة لوقف

في هذا الشأن وكذلك وزارة الكهرباء للتقيد بالمعايير الخاصة في محطات الانتساج، كذلك منعنا الصيد نهائياً بهدف زيادة الثروة السمكية فيه، فهناك الأساسيات حالياً هو التركيز على إعادة تأهيل الجون بيئياً، ولذلك تم تشكيل لجنة وطنية دائمة لإدارة الوضع البيئي فيه والتي عهد إليها إعداد خطة شاملة لمراقبة وتأهيل الجون وحمايته باعتبارها منطقة حساسة بيئياً، وتجري الهيئة حالياً أكبر مسح بيئي في تاريخ البلاد بجمع بيانات متكاملة عن كل شبر في البيئة البحرية وبكل ملوثاتها وهو الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرار البيئي المناسب بحماية البيئة البحرية مستقبلاً.

القانون البيئي

يعتبر القانون البيئي الجديد من أهم قوانين البيئة على الصعيد الوطني إلا أن تطبيقه يحتاج إلى توعية وتعاون مع عدد من الجهات فما إجراءاتكم بهذا الشأن؟
● يعد القانون البيئي الجديد طفرة في العمل البيئي على كافة المستويات وضعت الهيئة خطة عمل طموحة لنشر القانون بمشاركة كافة جهات الدولة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي، وتم تنظيم العديد من الندوات وورش العمل تم خلالها تبادل الرؤى والخبرات لضمان التطبيق الأمثل للمواد وتوجيهاته وصولاً لبيئة آمنة لحاضر ومستقبل أفضل في الأيام المقبلة وتقوم حالياً بحملة واسعة وهي «تسوى خصمها» للتعريف بالقانون في جميع الأماكن بدءاً من المدارس والجامعات والأسواق ومرافق القطاع العام والخاص.

انتقادات القانون وعقوباته

هناك جدل في الشارع الكويتي فيما يخص الغرامات والعقوبات وانتقادات كثيرة طالت بعض مواد القانون البيئي وأساليب تطبيقه فما رأيكم؟
● بدايةً العقوبات لم تكن هدفاً في حد ذاتها وإنما الغرض منها ضبط الأمور ومنع التعدي على البيئة، وصحيح هناك انتقادات في محلها في بعض المواد، فالقانون كبير جداً ونسب يتألف من 180 مادة ومن التوقع طبعاً أن نجد أخطاء وملاحظات عند التطبيق في بعض المواد، ونحن نخطب المشرعين في هذه الحالة لتعديل هذه المواد التي نلاحظ أن هناك خللاً يشوبها ولا ننجح من محاولة تعديلها ومن هذه المواد مادة منع التدخين في الأماكن العامة التي لاحظنا أن حجم الغرامة كبير ولا تتناسب مع حجم المخالفة وبالتالي نخطبنا مجلس الأمة لإعادة النظر بهذه المادة وتعديلها بالإضافة إلى عدد من المواد الأخرى وبعض التعديلات الخاصة بمصطلحات القانون، ففي النهاية أكرر أنه ليس هدفاً أن نقفل على المواطن بمخالفات جسيمة وإنما هدفنا التوعية بأسلوب التعامل السليم مع البيئة والصحة العامة.

مخالفة البلدية

غرامة أخرى أيضاً أثار جدلاً وهي مخالفة رمي النفايات في الأماكن غير المخصصة لها في ظل قلة الحاويات وتجاهل البلدية لذلك؟
● نعم هنا يجب الإشارة إلى أنه في حال رصد أي من المخولين بتحرير مخالفة قيام أي شخص برمي المخلفات خارج أماكنها سيخضع إلى مخالفة مباشرة، ولكن إذا كانت هناك حاويات ممتلئة ولا يمكن رمي النفايات فيها فتوضع خارجها هنا المسؤولية تقع على البلدية التي يجب أن تقوم بإجرائها في هذا الشأن سواء من حيث توفير أماكن مخصصة وحاويات كافية لرمي النفايات أو من حيث مراقبتها وإنائها بشكل مستمر، والبلدية هنا تتحمل جزءاً من المسؤولية في عدم تطبيق القانون ويحق للهيئة مخالفتها وفق القانون في حال تقصيرها.

الشرطة البيئية

ما الجدوى من إنشاء شرطة البيئة وهل تساعد الهيئة في الحد من الاعتداء على البيئة؟
● ساهمت شرطة البيئة بشكل كبير ومؤثر في ضبط المخالفين في

حق البيئة وهناك تعاون وثيق بين الهيئة وشرطة البيئة التي أنشئت بناءً على القانون وتعمل بمتابعة القوانين والاشتراطات البيئية في القطاعات والمجالات التي يحددها المجلس الأعلى للبيئة، كما تعمل الوحدة على دعم أعمال الضباط القضائيين التابعين للهيئة والتعامل مع البلاغات والشكاوى والتقارير الواردة عن مخالفات البيئة وتحرير المحاضر بشأنها وإحالتها للجهات المختصة.

وهل تجدون أنها تقوم بعملها وأن هناك تغييراً في الجو العام من جراء وجود الشرطة البيئية؟

● نعم يوجد تغيير كبير في التصرف باتجاه البيئة العامة من قبل الجميع بعد أن فرضت الشرطة هيبتها في تطبيق القانون وبتنا نلاحظ التزاماً ووعياً من قبل المواطنين والمقيمين تجاه البيئة والحد من التعدي عليها، ونحن نرى أن وزارة الداخلية تقوم بعملها من خلال شرطة البيئة على أمل وجه ولكننا في الوقت نفسه نطمح لزيادة عدد أفراد وضباط إدارة الشرطة البيئية إذ أن عددهم حالياً قليل جداً قياساً على العمل والواجبات المطلوب منهم تأديتها وفق القانون، لذلك نتمنى أن يصل عددهم إلى 300 شرطي بين أفراد وضباط.

ربط الضبطيات

هناك توجه لربط الضبطيات بين الجهات الحكومية ليصبح الضابط القضائي مخولاً لتحرير أي مخالفة مهما كان نوعها، فما دور الهيئة في ذلك؟

● نعم الهيئة لديها توجه بهذا الشأن خصوصاً أن القانون البيئي أكثر صرامة وتشدد حالياً في المخالفات وبالتالي سننظم دورات تدريبية لتأهيل ضباط قضائيين من الجهات الأخرى ومنهج الضبطية القضائية الخاصة بالهيئة كوزارات الأشغال والكهرباء والشرطة البيئية وعدد من الجهات الأخرى لمنح ضباطها القضائيين سلطات أوسع في رصد المخالفات.

مصانع المنطقة الجنوبية

كانت لدينا زيارات إلى مصانع المنطقة الجنوبية وغيرها بهدف رصد المخالفات فما الوضع اليوم وهل تعاون أصحابها مع الهيئة؟
● ما زلنا نقوم بحملات تفتيشية مفاجئة على المصانع بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة ومع شرطة البيئة للتأكد من نسب انبعاثات المصانع وأن كانت هناك انبعاثات ملوثة تؤثر على صحة الفرد والمجتمع، ولأحظنا أن التزاماً بالمعايير من قبل عدد كبير من المصانع بينما تتم حالة المخالفين بعد انذارهم إلى النيابة، ونحن مستمرين بهذه الزيارات والجولات من قبل فرق الضبطية القضائية من ذوي الكفاءة والخبرة لرصد أي مخالفة وتحويلها للجهة القانونية المعنية.

فيما خص جودة الهواء، مازال أهالي منطقة أم الهيمان يصرون على ارتفاع معدلات التلوث في منطقتهم بالرغم من تظلمات الهيئة؟

● جميع الدراسات التي أجرتها الهيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية أثبتت أن الانبعاثات من المصانع في تلك المنطقة لا تتخطى المعايير الدولية، وكذلك تم التنسيق مع الهيئة العامة للزراعة لزيادة المسطحات الخضراء في المنطقة الجنوبية بشكل عام وقامت مشكورة بواجبها من زراعات تم رصدها ومن خطط لزراعات مستقبلية.

كلمة أخيرة

● في كلمة شكر للقيادة السياسية وللمجلس الوزراء ومجلس الأمة بخصوص القانون البيئي الذي يهدف إلى المحافظة على بيئة أفضل لأجيال الأجيال، ونأمل من الجميع التعاون لأجل هذا الهدف لأن حماية البيئة مسؤولية مشتركة لا تقف على شخص أو جهة بعينها بل يجب أن يشترك فيها جميع أفراد المجتمع ومؤسساته سواء التنفيذية أو التشريعية أو الإعلامية، العلمية

مخالفات السفن والمراكب

أبرز العقوبات التي فرضها القانون البيئي على المخالفين من أصحاب السفن والمراكب:

● يحظر على القوارب الصغيرة إلقاء القمامة أو المخلفات على الشواطئ والجزر، والمخالف يعاقب بغرامة تصل إلى 10 آلاف دينار مع مصادرة القارب.

● يحظر على القوارب المتوسطة (تجاري - شخصي) إلقاء المخلفات في البيئة البحرية والمخالف يعاقب بغرامة تصل إلى 30 ألف دينار مع مصادرة القارب.

● يحظر على ناقلات النفط والبواخر إلقاء القمامة أو المخلفات في البيئة البحرية والمخالف يعاقب بغرامة تصل إلى مليون دينار كويتي.

● من تعمد تصريف المخلفات الضارة بحرباً في المناطق المحظورة يعاقب بالسجن (6 أشهر وغرامة تصل إلى 200 ألف دينار.

ليس لدينا أي تخوف من المشاريع التنموية على البيئة البحرية فالقانون منع إقامة أي مشروع إلا بعد إجراء دراسة مردود بيئي والمخالف يعاقب بغرامة تصل إلى 50 ألف دينار

الزمن مؤسسة البترول بالآتي مستنوي الفوسفور في الوقود المنتج من المصفاة الرابعة 1/1

نأمل من «الأشغال» الإسراع في إيقاف التلوث في مجاري الأمطار التي تُصرف إلى الجون فالمشكلة كبيرة ويجب التعامل معها بشكل سريع

نجري حالياً أكبر مسح بيئي في تاريخ البلاد على كل شبر في البيئة البحرية بكل ملوثاتها للمساهمة في اتخاذ القرار البيئي المناسب لحمايتها

ليس هدفنا أن نثقل على المواطن بمخالفات جسيمة وإنما هدفنا التوعية بأسلوب التعامل السليم مع البيئة والصحة العامة

تكديس النفايات وانتشارها حول المستوطنات الممتلئة مسؤولية البلدية ولن تتردد في مخالفتها

في حال التقصير



الشرطة البيئية ساهمت في تعديل بعض الممارسات الخاطئة بيئياً وعددها قليل جداً